

تحرك عاجل

طبيب يواجه خطر التعرض لسوء المعاملة أثناء الاحتجاز

في 22 إبريل/نيسان 2017، اعتقلت عناصر "جهاز الأمن والمخابرات الوطني" رئيس "لجنة أطباء السودان المركزية"، دكتور محمد ياسين عبدالله، بالخرطوم. ويجري احتجازه في الوقت الراهن دون أن تُوجه له أي تهمة، بمكتب مدعي "جهاز الأمن والمخابرات الوطني" المُختص بالجرائم ضد الدولة بالخرطوم؛ حيث يُواجه خطر التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، أثناء احتجازه.

اعتُقل دكتور محمد ياسين عبدالله، أحد مؤسسي "لجنة أطباء السودان المركزية"، ورئيسها الحالي، في 22 إبريل/نيسان 2017، في محل إقامته بالخرطوم؛ فكان من بين 28 طبيباً بشرياً، اعتُقلوا عدة مرات، وأُفرج عنهم في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2016. وأُتهم دكتور محمد ياسين عبدالله وزملاؤه، بنسف الأمن الصحي بالبلاد والإضرار بالأمن الصحي عن طريق تكوين جسم غير شرعي، ولكن لم تُوجه لهم هذه التهم رسمياً.

وكان الأطباء مشاركين، وقت وقوع اعتقالهم، في إضرابٍ، نظّمته "لجنة أطباء السودان المركزية"، وهي جمعية للأطباء مستقلة، تشكلت كبديلٍ لـ"اتحاد أطباء السودان" الموالي للحكومة. وكانت المطالب الأساسية، من بين مطالب أخرى، خلال الإضراب، توفير العلاج المجاني لذوي الحالات الطبية الحرجة، والأطفال دون سن الخامسة، وتزويد 22 مستشفى بالمعدات الطبية الملائمة للحوادث وحالات الطوارئ.

وسبق أن ونّقت منظمة العفو الدولية حالات أشخاصٍ احتُجزوا بهذا المكتب، حيثما يُبقى عليهم عادةً داخل زنزانة تبلغ مساحتها أربعة أمتارٍ في خمسة أمتارٍ، إلى جانب محتجزين يبلغ عددهم من 25 إلى 30 محتجزاً؛ وتفنقر الزنزانة إلى الهواء المتجدد، وكذلك إلى الإضاءة ليلاً. كما كان يُبقى على المحتجزين داخل زنزانتهم عادةً لمدة 24 ساعة في اليوم، وتُقدم لهم وجبتان في اليوم الواحد، كما لا يُسمح لهم بارتداء المرحاض سوى مرتين باليوم الواحد. وعلى الرغم من الاعتراف العلني الذي تحظى به مراكز الاحتجاز التابعة لمكتب مدعي "جهاز الأمن والمخابرات الوطني" المُختص بالجرائم ضد الدولة، إلا أن وضعها القانوني لا يزال يكتنفه الغموض، ولا يتوافق مع القانون الذي يُنظم مراكز الاحتجاز في السودان. أما عن دكتور محمد ياسين عبدالله، فإنه في مواجهة خطر التعرض لنوع مماثل لهذه المعاملة، خلال احتجازه.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو بالإنجليزية أو بلغاتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:



- حث السلطات السودانية على إما أن تُفرض عن دكتور محمد ياسين عبدالله على الفور، أو أن توجه له تهمةً بارتكاب جرم جنائي معترف به، بما يتماشى مع التزامات السودان الدولية؛
- حث السلطات على أن تضمن عدم تعرضه للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، أثناء احتجازه؛
- دعوة السلطات إلى أن تضمن أن يُتاح، بصورة منتظمة، لدكتور محمد ياسين عبدالله الاتصال بأسرته، وحصوله على العلاج الطبي، والاتصال بمحامٍ يختاره؛
- حث السلطات على أن تمتثل لالتزاماتها بموجب "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، ولا سيما التزاماتها باحترام الحقوق في حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والتعبير، وحمايتها ونشرها، وتحقيقها.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 8 يونيو/حزيران 2017 إلى:

الرئيس

فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير

مكتب رئيس الجمهورية

قصر الشعب

ص ب: 281

الخرطوم، السودان

وزير العدل

عوض الحسن النور

وزارة العدل

ص ب: 302

شارع النيل

الخرطوم، السودان

وتُرسَل نسخ إلى:

وزير الداخلية

عصمت عبدالرحمن زين العابدين

وزارة الداخلية

ص ب: 873

الخرطوم، السودان

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشآت إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.
ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشآت بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

طبيب يواجه خطر التعرض لسوء المعاملة أثناء الاحتجاز

معلومات إضافية

في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2016، أعلنت "لجنة أطباء السودان المركزية" عن أول إضراب للأطباء ، والذي استمر لمدة ثمانية أيام. وكانت المطالب الأساسية، من بين مطالب أخرى، خلال الإضراب، توفير العلاج المجاني لذوي الحالات الطبية الحرجة، والأطفال دون سن الخامسة؛ وتزويد 22 مستشفى بالمعدات الطبية الملائمة للحوادث وحالات الطوارئ؛ وإصدار توجيه رئاسي بتفعيل "قانون الخدمة المدنية"، الذي يكفل الحماية للأطباء كموظفين حكوميين؛ وإصدار توجيه رئاسي بسن قانون يوفر الحماية للأطباء والعاملين بالمهن الطبية، أثناء تأدية عملهم. و في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2016، قام الأطباء بتعليق إضرابهم ، لمدة أسبوعٍ، بعد اجتماعهم مع نائب رئيس الجمهورية ووزير الصحة. فوافقت الحكومة على تنفيذ مطالب الأطباء؛ إلا أن "لجنة أطباء السودان" دعت الأطباء، في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2016، إلى استئناف الإضراب، حيث أن الحكومة لم تُنفذ تعهداتها. واستمر الإضراب حتى 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

واعتقل "جهاز الأمن والمخابرات" 28 طبيباً بالخرطوم، وست ولايات أخرى في أنحاء البلاد، في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2016. واستُجوبوا لعدة ساعات، بشأن أدوارهم وأنشطتهم فيما يتعلق بالإضراب، وانتماءاتهم السياسية. وأُفرج عنهم في نفس اليوم، شريطة أن يُمثلوا أمام مكتب "جهاز الأمن والمخابرات" في اليوم التالي. واعتقل "الجهاز" عشرة من هؤلاء الأطباء مجدداً فيما بين 30 أكتوبر/تشرين الأول و22 نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

وفي 20 إبريل/نيسان 2017، اعتُقل رئيس "لجنة أطباء السودان" السابق، دكتور حسن كرار، واحتُجز لمدة أربعة أيام بمكتب مدعي "جهاز الأمن والمخابرات الوطني"، ثم أُفرج عنه في 24 إبريل/نيسان 2017، بعدما اتهمه "الجهاز" بالتحريض على الجريمة، ونشر معلومات كاذبة، وإثارة الشغب، والتسبب في إزعاج العامة، والتزوير. وتتراوح عقوبة هذه الجرائم بين السجن لمدة ستة أشهرٍ وعشرة أعوامٍ، إلى جانب الجلد.

وتلقت منظمة العفو الدولية أنباءً عديدةً تفيد بأن "جهاز الأمن والمخابرات" كثف حملته القمعية على أنشطة النشطاء السياسيين، والطلاب ونشطاء المجتمع المدني والنقابات. ف"جهاز الأمن والمخابرات" يتمتع بسلطات واسعة للاعتقال

والاحتجاز بموجب "قانون الأمن الوطني" لعام 2010 الذي يجيز اعتقال المشتبه بهم لمدة تصل إلى أربعة أشهر ونصف، دون مراجعة قضائية. وجرت العادة بأن يقوم مسؤولو "الجهاز" باعتقال الأفراد قسرياً واحتجازهم، حيث يتعرض العديد منهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وبموجب القانون ذاته، تحظى عناصر "الجهاز" بحصانة من الملاحقة القضائية عن أي فعل يُرتكب في سياق تأديتهم للعمل، مما نجم عنه انتشار ظاهرة الإفلات من العقاب. كما قد ساهمت التعديلات الدستورية للمادة 151 (من "قانون الأمن الوطني")، التي مررها البرلمان في 5 يناير/كانون الثاني 2015 في تقادم الأوضاع، حيث أعطت صلاحيات هائلة لـ"جهاز الأمن والمخابرات". فقام التعديل بتحويل "جهاز الأمن والمخابرات الوطني" من وكالة للمخابرات تركز على جمع المعلومات وتحليلها وتقديم المشورة، إلى هيئة متكاملة للأمن لها صلاحيات هائلة بممارسة الوظائف التي عادةً ما تقوم بها القوات المسلحة أو وكالات إنفاذ القانون؛ حيث جعله يتمتع بسلطة تقديرية لا حدود لها بتقرير ما الذي قد يشكل تهديد سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، وكيفية التعامل مع التهديدات. فلا يشترط "قانون الأمن الوطني" أو المادة 151 المعدلة، صراحةً أو ضمناً، أن يلتزم "جهاز الأمن والمخابرات الوطني" بالقوانين الدولية أو الإقليمية أو المحلية ذات الصلة، أثناء تنفيذ مهامه.

الاسم: محمد ياسين عبدالله

النوع: ذكر

التحرك العاجل: UA 97/17 رقم الوثيقة: AFR 54/6124/2017 السودان بتاريخ: 27 إبريل/نيسان 2017